الأمم المتحدة
S/2006/974



Distr.: General
13 December 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أنوه إلى تقريري المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (S/2006/783) بشأن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، والذي أشرت فيه إلى نيتي اقتراح إعادة النظر في ولاية المكتب وطلب تمديد هذه الولاية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

فخلال عام ٢٠٠٦، واصل مكتب بناء السلام في غينيا - بيساو مساهمته في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة في غينيا - بيساو. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز يبعث على التفاؤل، خاصة فيما يتعلق بوضع إطار لإصلاح قطاع الأمن، فما زال هناك الكثير مما يجب عمله لتعزيز زخم الحكم الديمقراطي وضمان استدامته، بهدف منع الانتكاس والعودة إلى النزاع. وقد أبرزت التطورات الأخيرة استمرار حالة عدم الاستقرار، إذ كثفت كبرى أحزاب المعارضة الضغوط على الرئيس فييرا لإسقاط الحكومة التي جرى تعيينها منذ عام أو يزيد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وقد جاء اجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة بشأن غينيا - بيساو، المعقود في جنيف يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تأكيدا لاستعداد المجتمع الدولي المتواصل لدعم جهود إعادة الإعمار في البلد، في مناخ يسوده السلام والاستقرار. وقد خلصت بعثة التقييم التي أرسلتها الأمانة العامة إلى غينيا - بيساو في أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى أن وجود الأمم المتحدة السياسي في غينيا - بيساو مازال يشكل عنصرا حيويا يسهم في تحقيق الاستقرار، ولا يمكن بدونه ضمان استئناف كامل للتعاون الإنمائي والاستثمار الاقتصادي الضروريين لتحقيق السلام والتقدم المستدامين.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كتب إليّ رئيس الوزراء أريستيديس غوميز ليخبرني أن الحالة في بلده ما زالت هشة للغاية، لا سيما وأن قيود الموارد الضخمة التي ترزح

141206 141206 06-65975 (A)

تحتها الحكومة قد حدت من قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها القانونية في حينه. وبالتالي فقد طلب رئيس الوزراء مساعدة مالية طارئة من صندوقي الأمم المتحدة لبناء السلام والديمقراطية كي يتسنى له سد الثغرات في الميزانية لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ويدل طلبه هذا مرة أخرى على ضرورة استمرار الالتزام الدولي في غينيا - بيساو وهي تجاهد لتوطيد السلام وتعزيز آفاق التنمية.

وقد أعرب الرئيس فييرا وآخرون من كبار الأعضاء في حكومته، إبان اجتماعات أجروها مؤخرا مع ممثلي الجديد في غينيا - بيساو شولا أوموريجي، عن دواعي القلق نفسها التي نقلها إليّ رئيس الوزراء، وأعادوا التأكيد على رغبة بلدهم في تعزيز علاقات التعاون الدولي، لا سيما مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، بما يكفل تعزيز السلام والتقدم في البلد.

وفي ضوء ما تقدّم، أوصي بتمديد ولاية مكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو لعام واحد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كي يتسنى له الاستمرار في مساعدة غينيا - بيساو على المضي في عملية بناء السلام العسيرة. وسيتيح التمديد المقترح للمكتب العمل وفق ولاية مبسطة تبرز فيها مهمتا الوساطة والمساعي الحميدة الراميتان إلى تعزيز الحوار وتشجيع المصالحة، بهدف الحد من الضغوط الحالية التي تذرّ بذور الفرقة والاستقطاب مما يعيق عودة الأحوال إلى طبيعتها.

وتبعا لذلك، سوف تركز أنشطة مكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو على: (أ) دعم المصالحة والحوار الوطنيين؛ (ب) والمساعدة على إصلاح قطاع الأمن؛ (ج) وتعزيز احترام سلطة القانون وحقوق الإنسان؛ (د) وإدراج المنظور الجنساني في صلب عملية بناء السلام، بما يتماشى وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ (هـ) وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات؛ (و) والمساعدة على حشد الجهود الدولية للمساعدة في إعادة الإعمار؛ (ز) وتيسير الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ (ح) وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، وغيرهم من الشركاء الدوليين.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي **عنان**